طبقات المالكية بين التصنيف المذهبي والنقد الحديثي: دراسة منهجية في معايير ترتيب العلماء وحدود الإفادة من كتب الطبقات في تقويم الرواة

الباحث: خالد بن أحمد الزغاري التطواني
المغرب

الملخص

تتناول هذه الدراسة كتب طبقات المالكية بوصفها مصنفات تجمع بين التوثيق التاريخي والتعريف برجال المذهب وحفظ تقاليده العلمية، مع بحث حدود الإفادة منها في تقويم الرواة والحكم على مروياتهم. وتنطلق من إشكالية منهجية تتمثل في مدى التوافق بين معايير ترتيب الفقهاء داخل المذهب ومعايير

النقد الحديثي التي تعنى بالعدالة والضبط واتصال الرواية وإمكان اللقاء والسماع. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة النقدية، مع التركيز على كتاب «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض، والاستفادة من «رياض النفوس» لأبي بكر المالكي، ومن كتب التراجم والجرح والتعديل ذات الصلة. وتخلص إلى أن كتب الطبقات مصادر أساسية لفهم البنية العلمية للمذهب المالكي وتاريخ انتقال المعرفة فيه، غير أن إدراج الراوي ضمن طبقة فقهية أو الثناء على مكانته المذهبية لا يكفي وحده لإثبات عدالته الحديثية أو ضبطه أو صحة روايته. كما تبرز الدراسة أهمية المقارنة بين التواريخ والأنساب وطبقات الشيوخ والتلاميذ، وفحص دعاوى اللقاء والسماع، والرجوع إلى المصادر الأصلية عند تعارض الأخبار أو ظهور اضطراب في التراجم.

الكلمات المفتاحية: طبقات المالكية؛ القاضي عياض؛ ترتيب المدارك؛ النقد الحديثي؛ الجرح والتعديل؛ تراجم الرواة؛ التاريخ المذهبي.

المقدمة

احتلت كتب الطبقات مكانة بارزة في تدوين التراث الإسلامي؛ إذ لم تقتصر وظيفتها على حفظ أسماء العلماء وأخبارهم، بل أسهمت في رسم خرائط الحياة العلمية، وبيان صلات الشيوخ بالتلاميذ، وتتبع انتقال العلوم بين الأمصار، وتسجيل تطور المدارس الفقهية. وقد اكتسبت هذه المصنفات أهمية خاصة في دراسة المذهب المالكي، بالنظر إلى امتداده من

المدينة المنورة إلى إفريقية والمغرب والأندلس، وما نشأ عن ذلك من شبكات علمية متداخلة أسهمت في نقل الفقه والحديث وتكوين تقاليد مذهبية متمايزة.

ويأتي كتاب «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض في مقدمة المصادر التي حفظت جانبا واسعا من هذا التراث؛ فهو يجمع تراجم رجال المذهب وأخبارهم ومروياتهم وصلاتهم العلمية، ويتيح للباحث تتبع نشأة المدرسة المالكية وانتقالها وتطورها. وقد أشار القاضي عياض إلى عنايته بجمع أسماء الرواة عن الإمام مالك وتتبع أخبارهم، وهو ما يكشف عن تداخل الاهتمام بالتاريخ المذهبي مع العناية بالرواية وأهلها.[1]

غير أن هذا التداخل يثير سؤالا منهجيا لا غنى عنه: هل تتطابق معايير ترتيب العلماء في كتب الطبقات مع معايير الحكم على الرواة في علم الحديث؟ وهل تكفي الشهرة الفقهية، أو التقدم في المذهب، أو الثناء على العالم، لإثبات أهليته في الرواية والاحتجاج بحديثه؟

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الأسئلة من خلال التمييز بين الوظيفة التاريخية والمذهبية لكتب الطبقات، والوظيفة النقدية لعلم الرجال، مع إبراز إمكان الإفادة من الأولى في خدمة الثانية، من غير الخلط بين مجالي الحكم ومقاصدهما.

وتتمثل إشكالية البحث في تحديد طبيعة العلاقة بين التصنيف المذهبي والنقد الحديثي في كتب طبقات المالكية، وبيان المعايير التي تسمح باستخدام هذه الكتب في دراسة الرواة وتقويم الأخبار المنقولة عنهم.

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة ثلاثة: ما الأسس التي اعتمدها مؤلفو طبقات المالكية في ترتيب العلماء وتوزيعهم على الطبقات؟ وما أوجه الإفادة من المعلومات التاريخية والإسنادية الواردة في هذه الكتب عند تقويم الرواة؟ وما الحدود التي ينبغي مراعاتها حتى لا يتحول الثناء المذهبي أو التقدم في الفقه إلى حكم حديثي غير مستند إلى الدليل؟

وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بيان طبيعة كتب الطبقات ووظائفها، والمنهج المقارن في مقابلة الأخبار والتراجم بما تقرره مصادر النقد الحديثي، مع اتخاذ «ترتيب المدارك» محورا تطبيقيا رئيسا، والاستفادة من «رياض النفوس» في دراسة السياق العلمي لإفريقية والقيروان.

المبحث الأول: مفهوم الطبقات ووظائفها في تدوين التاريخ المذهبي

أولا: الطبقة بوصفها أداة للتصنيف التاريخي والعلمي

يقوم مفهوم الطبقات على جمع العلماء أو الرواة في مجموعات تربط بينها خصائص زمنية أو علمية أو مكانية أو روائية. وقد تكون الطبقة متصلة بمرحلة زمنية، أو بجيل من الشيوخ والتلاميذ، أو ببلد علمي، أو بعلاقة مباشرة بإمام من الأئمة. ولذلك لا يصح افتراض أن لفظ «الطبقة» يؤدي معنى واحدا في جميع المصنفات؛ إذ تتحدد دلالته بحسب مقصد المؤلف وطريقة ترتيبه للمادة.

وتكشف كتب طبقات المالكية عن تعدد هذه المقاصد؛ فبعضها يركز على أخبار العلماء والعباد والفقهاء في إقليم معين، وبعضها يتجه إلى جمع أعلام المذهب وتوثيق صلاتهم بالإمام مالك وأصحابه، وبعضها يعتني بالتراجم من منظور فقهي أو تعليمي أو تاريخي. ويعد

«رياض النفوس» لأبي بكر المالكي نموذجا مهما في حفظ أخبار علماء القيروان وإفريقية، في حين يمثل «ترتيب المدارك» مشروعا واسعا لجمع تراجم أعلام المذهب المالكي ورسم صلاتهم العلمية.[2]

ومن ثم فإن الطبقة ليست مجرد رقم ترتيبي؛ بل هي بناء تصنيفي تتداخل فيه معايير الزمن والمكان والاختصاص والاتصال العلمي. وقد يكون الانتماء إلى طبقة معينة مفيدا في تحديد الإطار التاريخي للرواية، لكنه لا يحسم بمفرده درجة الراوي من حيث العدالة والضبط.

ثانيا: خصوصية التصنيف في «ترتيب المدارك»

تكمن أهمية «ترتيب المدارك» في أنه لا يقتصر على سرد أسماء الفقهاء، بل يعرض أخبارهم وشيوخهم وتلاميذهم، ويجمع مواد تتصل بالرواية والفقه والفتوى والحياة العلمية. وتظهر مادته اهتماما خاصا برجال الإمام مالك وبالمراحل التي انتقل فيها مذهبه إلى الأقاليم المختلفة.

ويكشف النظر في تراجم رجال إفريقية والقيروان عن أهمية البعد المكاني في بناء التصنيف؛ إذ يورد الكتاب عددا من أعلام المنطقة، منهم عبد الله بن غانم وعلي بن زياد وعبد الرحيم بن أشرس والبهلول بن راشد، ثم يتناول أعلاما آخرين في طبقات لاحقة.[3] ويساعد هذا الترتيب على فهم تشكل البيئة المالكية في إفريقية، وتحديد الشخصيات التي أسهمت في نقل العلم وتدريسه وتطويره.

ومع ذلك، فإن ترتيب التراجم بحسب الطبقات أو الأمصار لا يعني أن جميع أفراد الطبقة متساوون في المنزلة الحديثية؛ فقد يجتمع في الطبقة الفقيه المكثر من الرواية، والفقيه الذي يغلب عليه الاشتغال بالفقه، والعالم الذي تذكر له أخبار علمية من غير أن تتوافر عنه مادة حديثية كافية للحكم على ضبطه.

وهنا تظهر ضرورة الفصل بين القيمة التاريخية للتصنيف والقيمة النقدية للبيانات التي يتضمنها. فالأولى تساعد على فهم السياق العلمي، أما الثانية فتحتاج إلى فحص مستقل بحسب طبيعة الخبر أو الرواية محل الدراسة.

المبحث الثاني: معايير ترتيب العلماء وحدود دلالتها الحديثية

أولا: السبق الزمني والاتصال بالشيوخ

يعد التاريخ من أهم عناصر بناء الطبقات؛ إذ يستعان بتاريخ الميلاد والوفاة، ومدة المعاصرة، وأسماء الشيوخ والتلاميذ، في تحديد موقع العالم من الجيل العلمي الذي ينتمي إليه. وتزداد أهمية هذه البيانات عند دراسة الأسانيد، لأن إمكان اللقاء والسماع يرتبط بالزمن والمكان والرحلة والسن وظروف التحمل.

لكن المعاصرة لا تساوي السماع، وإمكان اللقاء لا يثبت وقوعه. فثبوت الرواية عن شيخ يحتاج إلى ما يدل على الاتصال، أو إلى قرائن معتبرة تتناسب مع صيغة الأداء وطبيعة الإسناد وسائر المعطيات المتاحة. كما أن اختلاف تواريخ الميلاد والوفاة بين المصادر قد يؤدي إلى نتائج مختلفة في تقدير إمكان اللقاء، مما يستوجب مقارنة الروايات التاريخية وعدم الاعتماد على تاريخ منفرد إذا ظهرت قرائن معارضة.

ويقدم القاضي عياض مثالا تطبيقيا واضحا على ذلك حين ناقش إدراج عبد الملك بن حبيب في الرواة عن مالك، وبين أن رحلته التي ذكرها كانت بعد وفاة مالك بمدة، وانتقد إدخاله فيمن روى عنه. كما ناقش دعوى سماع عبد الله بن غافق من علي بن زياد، واحتج بالفارق الزمني الذي رآه مانعا من صحة تلك الدعوى.[4]

وتبرز قيمة هذا المثال في أنه ينقل الترجمة من مجرد التعريف بالشخص إلى ممارسة نقدية تقوم على اختبار إمكان الاتصال بين الراوي والشيخ. وهو يوضح أن كتب الطبقات قد تحتوي على أحكام نقدية صريحة، وأن الإفادة منها لا تقتصر على بيانات الأسماء والوفيات، بل تشمل أيضا طرائق المؤلفين في تمحيص الروايات التاريخية والإسنادية.

غير أن الاستفادة من هذا المثال تقتضي الاحتراز من تعميم حكم واحد على جميع التراجم؛ فكل دعوى لقاء أو سماع يجب فحصها في ضوء المعلومات الخاصة بأصحابها، مع مراعاة اختلاف الأقاليم والرحلات والأعمار وطرق التحمل.

ثانيا: المكانة الفقهية والمنزلة الحديثية

من أبرز المسائل المنهجية التي ينبغي مراعاتها التمييز بين التفوق في الفقه والأهلية في الرواية. فقد يكون العالم إماما في مذهبه، متقدما في الفتوى والاجتهاد، لكنه ليس بالضرورة من المكثرين في الحديث أو ممن استوعبوا علله وطرائق نقده. وقد يكون الراوي ثقة في الحديث مع عدم بلوغه منزلة متقدمة في الفقه أو الاجتهاد.

ولهذا لا يصح اتخاذ التقدم المذهبي معيارا مستقلا للحكم على الراوي. فالثناء على الفقيه بأنه عالم أو إمام أو صاحب فتوى يثبت، في حدود دلالة العبارة وسياقها، مكانته العلمية؛ لكنه لا يثبت وحده تحقق شروط الاحتجاج بجميع مروياته.

ويقتضي النقد الحديثي النظر في العدالة والضبط، ومقارنة الروايات، ومراعاة التفرد والمخالفة والقرائن المؤثرة في الحكم. كما يتطلب التمييز بين الثقة في الشخص، وصحة رواية بعينها، إذ قد يكون الراوي موصوفا بالثقة، ثم تعل رواية مخصوصة له لسبب يتعلق بالإسناد أو المتن أو مخالفة الأوثق.

وتتجلى فائدة كتب الطبقات في هذا السياق حين تقدم أخبارا عن تكوين العالم العلمي، وشيوخه، ومجالس سماعه، ومقدار عنايته بالرواية، وصلته بأهل العلم. غير أن هذه الأخبار ينبغي أن تقرأ باعتبارها قرائن مساعدة، لا بدائل عن إجراءات النقد الحديثي.

ثالثا: الثناء والمناقب وأثرهما في تقويم الرواة

تتضمن كتب الطبقات عبارات ثناء ومناقب تتصل بالعلم والعبادة والورع وحسن السيرة. وهذه الأخبار ذات قيمة في دراسة صورة العالم لدى معاصريه أو لدى من نقلوا أخباره، لكنها تختلف من حيث دلالتها عن ألفاظ الجرح والتعديل الاصطلاحية.

فالورع والصلاح قد يكونان قرينتين على العدالة، لكنهما لا يكفيان وحدهما لإثبات الضبط والإتقان. كما أن كثرة التلاميذ أو انتشار المذهب لا تثبت صحة كل ما نقل عن العالم. ولا بد من النظر في العبارة النقدية نفسها، وقائلها، وزمنه، ومدى اتصاله بالمترجم، وسياق الحكم الذي صدر عنه.

ويقتضي ذلك تجنب تحويل الأوصاف العامة إلى أحكام حديثية محددة. فإذا وصف مصدر فقيها بأنه إمام أو فقيه أو صالح، وجب إثبات هذا الوصف في مجاله، وعدم استنتاج حكم على ضبطه من غير قرينة مستقلة. وإذا نقل المصدر حكما صريحا في الراوي، وجب التحقق من لفظه وسياقه وموازنته بأقوال النقاد الآخرين.

المبحث الثالث: الإفادة من كتب الطبقات في تقويم الرواة

أولا: استكمال البيانات التاريخية والإسنادية

تتيح كتب الطبقات للباحث جمع عناصر متفرقة قد لا تجتمع في مصدر واحد؛ فمن خلالها يمكن التعرف على أسماء الشيوخ والتلاميذ، وبلدان الإقامة والرحلة، والصلات بين العلماء، والأحداث التي أثرت في انتقال المعرفة. وتستخدم هذه العناصر في اختبار دعاوى اللقاء والسماع، والكشف عن الإشكالات الزمنية، وتحديد السياق الذي نشأت فيه الرواية.

لكن هذه الإفادة ينبغي أن تخضع لمنهج واضح، يبدأ بتحديد الرواية محل البحث، ثم جمع المعلومات المتعلقة براويها وشيخه، ثم مقابلة تلك المعلومات بمصادر أخرى، ثم بيان النتيجة في حدود الأدلة المتاحة. ولا يصح الانتقال مباشرة من معلومة تاريخية جزئية إلى حكم نهائي على الإسناد.

كما ينبغي التمييز بين المعلومة التي ينقلها المؤلف عن مصدر سابق، والمعلومة التي يقررها استنادا إلى بحثه الخاص، والمعلومة التي يوردها بصيغة التمريض أو الحكاية. فاختلاف صيغ النقل يؤثر في درجة الاعتماد على الخبر، ويستوجب التعامل معه وفق سياقه.

ثانيا: المقارنة بين كتب الطبقات والمصادر الحديثية

لا تغني كتب الطبقات عن كتب الجرح والتعديل، كما لا يغني الرجوع إلى كتب الرجال وحدها عن الاستفادة من المصادر التاريخية. فلكل نوع من المصادر وظيفة يغلب عليها، مع إمكان تداخل الوظائف في بعض المصنفات.

وتبرز أهمية المقارنة في حالات اختلاف تاريخ وفاة راو، أو اضطراب نسبة السماع إلى شيخ، أو ورود خبر في مناقب عالم لا تؤيده مصادر أخرى. وقد يكون الاختلاف ناشئا عن تصحيف في الاسم، أو خلط بين شخصين متشابهين، أو انتقال خبر من ترجمة إلى أخرى، أو اختلاف النسخ والروايات.

ومن هنا يجب أن تشمل المقارنة المصادر المتخصصة في رجال الحديث، والمصنفات التاريخية المحلية، وكتب التراجم المذهبية، مع مراعاة تاريخ كل مصدر وطبيعة مادته. وتكون النتيجة أقوى حين تتضافر الشواهد المستقلة، لا حين تتكرر المعلومة نفسها في مصادر متعددة تنقل بعضها عن بعض.

ثالثا: نقد الرواية داخل كتب الطبقات

لا ينبغي النظر إلى كتب الطبقات بوصفها نصوصا معصومة من الخطأ؛ فهي نتاج عمل بشري في الجمع والنقل والترتيب، وقد يقع فيها الوهم أو التصحيف أو الخلط في الأسماء والأنساب والتواريخ. وقد نبه قاسم علي سعد، في مقدمته لعمله المتعلق بتراجم الفقهاء المالكية المستمدة من «ترتيب المدارك»، إلى وجود اختلافات وأوهام في بعض نصوص الطبعات، وإلى أهمية مقابلة النصوص بمصادرها الأصلية والرجوع إلى النسخ والمختصرات عند الحاجة.[5]

وهذه الملاحظة ذات قيمة منهجية؛ لأنها تدعو إلى التفريق بين نقد مضمون الخبر ونقد صورته النصية. فقد يكون الخلل ناشئا عن رواية تاريخية غير دقيقة، وقد يكون سببه تصحيفا في اسم أو تاريخ، وقد يعود إلى اختلاف النسخ أو تدخل النساخ والمحققين. ولا يمكن تحديد نوع الخلل إلا بعد المقابلة والفحص.

وعند التعامل مع نصوص الطبقات، ينبغي إثبات اللفظ كما ورد في الطبعة المعتمدة، والتنبيه إلى اختلاف النسخ إذا كان مؤثرا، وتجنب تصحيح النص اعتمادا على التخمين. كما يجب أن تكون الإحالة دقيقة بما يسمح للقارئ بالرجوع إلى الموضع نفسه ومراجعة الاستدلال.

المبحث الرابع: القاضي عياض نموذجا لتداخل التصنيف المذهبي والنقد الحديثي

أولا: الجمع بين الترجمة والنقد

يمثل «ترتيب المدارك» نموذجا مهما لتداخل التوثيق المذهبي مع النظر في الرواية. فالقاضي عياض يعرض أخبار العلماء ضمن سياق تطور المذهب المالكي، لكنه يتناول كذلك مسائل تتصل بالرواة وإمكان اتصالهم بشيوخهم، ويورد ملاحظات نقدية على بعض النسب والروايات.

ويظهر ذلك بوضوح في مناقشته نسبة الرواية عن الإمام مالك إلى عبد الملك بن حبيب، إذ لم يكتف بإيراد الاسم ضمن قائمة الرواة، بل قارن بين زمن الرحلة ووفاة مالك، وعد إدراجه في رواة مالك خطأ. كما ناقش دعوى سماع عبد الله بن غافق من علي بن زياد، ورفضها بناء على المعطيات الزمنية التي أوردها.[6]

ويكشف هذا المثال عن إمكان توظيف الترجمة في اختبار صحة المعلومات الإسنادية، ويؤكد أن كتب الطبقات ليست مجرد مصادر لتاريخ المذهب، بل قد تتضمن أدوات نقدية قابلة للإفادة في دراسة الرواية. إلا أن قيمة هذا النقد تظل مرتبطة بسلامة المعطيات التي بني عليها، وبمدى تأييد المصادر الأخرى له.

ثانيا: حدود الاستدلال بأحكام المؤلف

مع أهمية الأحكام النقدية التي يوردها القاضي عياض، فإن التعامل معها يقتضي مراعاة طبيعة المسألة التي يعالجها. فالحكم باستحالة السماع بسبب الفارق الزمني يختلف عن الحكم بضعف الضبط أو سوء الحفظ؛ الأول يتعلق بإمكان الاتصال، والثاني يتعلق بصفة الراوي وأدائه.

ومن ثم ينبغي أن ينقل الحكم بحدوده، فلا يحول نقد دعوى سماع معينة إلى حكم عام على جميع مرويات الراوي، ولا يستنتج من رفض نسبة رواية إلى شيخ إسقاط مكانة الراوي العلمية أو الفقهية. كما لا يصح جعل خطأ في الترجمة دليلا تلقائيا على ضعف الراوي نفسه؛ فقد يكون الخطأ من ناقل متأخر أو من تصحيف وقع في النص.

ويقتضي المنهج النقدي الفصل بين ثلاثة مستويات: صحة نسبة الخبر إلى مصدره، وصحة نسبة الرواية إلى الراوي، وصحة الرواية من حيث الإسناد والمتن. وهذه مستويات مترابطة، لكنها ليست شيئا واحدا، ولا يثبت أحدها بالضرورة بمجرد ثبوت الآخر.

ثالثا: الترتيب المذهبي بوصفه مفتاحا للسياق لا حكما نهائيا

تساعد طبقات المالكية في فهم انتقال المذهب وتكوين شبكاته العلمية؛ إذ تكشف عن الروابط بين المدينة وإفريقية والقيروان والمغرب والأندلس، وتتيح تتبع أدوار الشيوخ والتلاميذ في نشر المعرفة. كما تساعد على تفسير اختلاف البيئات العلمية وتنوع اهتمامات العلماء بين الفقه والحديث والفتوى والتعليم.

غير أن هذا الدور التاريخي لا ينبغي أن يحمل أكثر مما يحتمل. فالتقدم في ترتيب الطبقات قد يدل على السبق أو القرب من الإمام أو الأهمية في تاريخ المذهب، لكنه لا يمثل بالضرورة ترتيبا شاملا للرواة بحسب درجات الضبط. وكذلك فإن إدراج العالم في طبقة متأخرة لا يعني ضعف منزلته العلمية أو الحديثية.

وبذلك تكون الطبقة مدخلا لتحديد السياق التاريخي للرواية، ثم يستكمل البحث بالأدلة الخاصة بالراوي والمروي عنه، وبأقوال النقاد، وبالمقارنة بين الطرق والمتون عند الحاجة.

المبحث الخامس: ضوابط منهجية مقترحة للإفادة من كتب الطبقات

يمكن ضبط الإفادة من كتب طبقات المالكية في تقويم الرواة بمجموعة من القواعد العملية:

1. تحديد نوع الحكم المطلوب: هل يتعلق بتاريخ العالم، أم بانتمائه المذهبي، أم بعدالته وضبطه، أم باتصال روايته؟ فاختلاف السؤال يقتضي اختلاف الدليل.

2. توثيق بيانات الترجمة: ينبغي التحقق من الاسم والنسب والكنية وتاريخي الميلاد والوفاة، ومقارنة البيانات عند وجود اختلاف بين المصادر.

3. فحص إمكان اللقاء والسماع: لا تكفي المعاصرة وحدها لإثبات الاتصال، بل يجب النظر في التواريخ والبلدان والرحلات وصيغ الأداء والقرائن الأخرى.

4. التمييز بين الثناء العام والحكم الاصطلاحي: لا تساوى أوصاف الفقه والورع والصلاح بأحكام الجرح والتعديل، ولا يستنتج الضبط من الشهرة المذهبية وحدها.

5. الموازنة بين أقوال النقاد: إذا وردت أحكام متعددة في راو واحد، وجب نقلها بدقة، والنظر في سياقاتها، وعدم اقتطاع قول واحد مع إهمال ما يعارضه من غير مناقشة.

6. الرجوع إلى المصادر الأصلية: إذا نقل كتاب الطبقات خبرا عن راو أو شيخ، فمن المفيد الرجوع إلى المصدر الذي نقل عنه متى أمكن، والتحقق من أن النقل لم يتعرض للاختصار أو التصحيف.

7. مراعاة الفروق بين النسخ والطبعات: ينبغي تحديد الطبعة المعتمدة في كل إحالة، وعدم نقل أرقام الصفحات من طبعة إلى أخرى دون تحقق، ولا سيما في الكتب ذات الأجزاء المتعددة.

8. الفصل بين نقد النص ونقد الراوي: قد يكون الخلل في نسبة الخبر أو في النسخة المطبوعة، ولا يلزم من ذلك الحكم بضعف صاحب الترجمة.

9. التصريح بدرجة اليقين: إذا لم تتوافر معلومات كافية لإثبات السماع أو نفيه، فالأدق بيان حدود المتاح من الأدلة بدل الجزم بما لا يثبته النص.

وتسهم هذه الضوابط في تحويل كتب الطبقات من مجرد مصادر مساعدة إلى مادة بحثية تستثمر وفق إجراءات نقدية قابلة للمراجعة والتحقق.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن كتب طبقات المالكية تمثل مصادر أساسية لدراسة تاريخ المذهب وبنيته العلمية، كما توفر بيانات نافعة في البحث الحديثي، ولا سيما ما يتصل بالشيوخ والتلاميذ، والرحلات، والتواريخ، ودعاوى اللقاء والسماع. غير أن هذه الإفادة لا تستقيم إلا بالتمييز بين التصنيف المذهبي والحكم الحديثي، وعدم التسوية بين المكانة الفقهية وشروط قبول الرواية.

وقد أظهر النظر في «ترتيب المدارك» أن القاضي عياض لم يقتصر على جمع التراجم، بل مارس في مواضع منها نقدا تاريخيا وإسناديا، ومن ذلك مناقشته نسبة الرواية عن مالك إلى عبد الملك بن حبيب، ونقده دعوى السماع بين عبد الله بن غافق وعلي بن زياد. ويؤكد هذا المثال أن التحقق من الاتصال بين الرواة والشيوخ يحتاج إلى فحص زمني وتاريخي، وأن أخبار الطبقات قد تسهم في كشف بعض الأوهام في نسبة الروايات.

كما تبين أن كتب الطبقات نفسها تحتاج إلى قراءة نقدية؛ فقد يقع فيها اختلاف في الأسماء والتواريخ، أو تصحيف في النصوص، أو نقل لا يتفق مع ما في المصادر الأخرى. ولذلك فإن المقابلة بين الطبعات والمصادر، وتحديد مواضع الإحالات بدقة، ومراعاة طبيعة الحكم المنقول، كلها شروط لازمة لاستعمالها استعمالا علميا منضبطا.

وبناء على ذلك، توصي الدراسة باعتماد منهج تكاملي يجمع بين كتب الطبقات والتراجم وكتب الجرح والتعديل والمصادر التاريخية المحلية، مع الفصل بين ثبوت المعلومة التاريخية وصحة النسبة الإسنادية وصحة الرواية ذاتها. كما تؤكد ضرورة أن تبنى الأحكام على الأدلة الخاصة بكل راو ورواية، لا على الشهرة المذهبية أو الثناء العام وحدهما.

وخلاصة القول إن القيمة العلمية لكتب طبقات المالكية لا تتجلى في كونها بديلا عن النقد الحديثي، بل في كونها مصدرا تاريخيا وعلميا يعين على استكمال معطياته، شريطة أن تقرأ نصوصها قراءة نقدية، وأن تضبط دلالاتها، وأن تحترم الحدود الفاصلة بين الترتيب المذهبي والحكم على الرواة.

الهوامش والإحالات:

1. القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، 1403هـ/1983م، ج 1، ص 13، 72–73. وتستفاد الإحالة الأولى من حديث المؤلف عن تتبعه رواة مالك، والثانية من كلامه على كثرة من عرف بالرواية عنه.

2. أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1414هـ/1994م، ج 1–2؛ والقاضي عياض، ترتيب المدارك، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1403هـ/1983م، ج 1–8.

3. القاضي عياض، ترتيب المدارك، الطبعة المغربية المذكورة، ج 1، ص 25–26؛ وج 3، ص 65–98، 291–324. وانظر أيضا بطاقة الفهرسة الببليوغرافية للكتاب في المكتبة الوطنية التونسية، التي تشير إلى هذه المواضع في عرض طبقات المالكية وتراجم أعلام إفريقية.

4. القاضي عياض، ترتيب المدارك، الطبعة المغربية المذكورة، ج 1، ص 19.

5. قاسم علي سعد، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، المقدمة، ولا سيما مناقشته اختلاف النسخ والطبعات وضرورة مقابلة نصوص «ترتيب المدارك» بأصولها. وتراجع إحالاته إلى «ترتيب المدارك» في ج 1، ص 13، 72–73، بحسب المواضع المشار إليها في نصه.

6. القاضي عياض، ترتيب المدارك، الطبعة المغربية المذكورة، ج 1، ص 19.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ ابن فرحون، إبراهيم بن علي. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. يعتمد في الإحالة إلى هذا الكتاب على الطبعة التي يرجع إليها الباحث عند دراسة التراجم، مع إثبات بيانات المحقق والناشر والسنة وأرقام الصفحات وفق النسخة المستخدمة فعليا.
- ✓ القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي. ترتيب المدارك وتقريب المسالك
- ✓ لمعرفة أعلام مذهب مالك. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، 1403هـ/1983م، 8 أجزاء.
- ✓ المالكي، أبو بكر عبد الله بن محمد. رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم. تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1414هـ/1994م، جزآن.
- ✓ سعد، قاسم علي. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي. يرجع إلى المقدمة والفهارس والتراجم بحسب النسخة
- ✓ المعتمدة.
- ✓ المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يرجع إليه عند دراسة أحكام النقاد على الرواة ومقارنة أقوالهم بما ورد في كتب الطبقات.
- ✓ الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. يرجع إليه في تراجم العلماء والرواة، مع ضبط بيانات الطبعة والجزء والصفحة في كل إحالة تفصيلية.